No. 47968*

Spain
and
United Arab Emirates

Treaty between the United Arab Emirates and the Kingdom of Spain on mutual legal assistance in criminal matters. Madrid, 24 November 2009

Entry into force: *14 November 2010 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 24*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 14 November 2010*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Espagne
et
Émirats arabes unis

Traité entre les Émirats arabes unis et le Royaume d'Espagne sur l'entraide judiciaire en matière pénale. Madrid, 24 novembre 2009

Entrée en vigueur : *14 novembre 2010 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 24*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Espagne, 14 novembre 2010*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

حررت من نسختين أصليتين في مدريد هذا اليوم الرابع وعشرين من شهر نوفمبر سنة 2009 باللغات الأسبانية والعربية والإنجليزية ولجميع هذه النصوص ذات الحجية.

عن/ مملكة أسبانيا

فرانسيسكو كاماتو دومينيغيز

وزير العدل

عن/ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. هاشم بن جوعان الظاهري

وزير العدل

المـــادة 22

العلاقة بالاتفاقيات الأخرى

المساعدة والإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لا تعفي الطرفين من التزاماتهما الناشئة عن اتفاقيات دولية نافذة أخرى.

المـــادة 23

تسوية المنازعات

تسوى أية منازعات تنشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية بالتشاور بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية في حالة عدم تمكن السلطتين المركزيتين لدى الطرفين من الوصول إلى اتفاق حولها.

المـادة 24

السريان والمدة والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ويتم تبادل وثائق التصديق عليها وتسري في اليوم الثلاثين بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق.

2. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية على أن يسري الإنهاء بعد ستة أشهر من تاريخ استلام الإخطار، ومع ذلك لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على أية إجراءات بدء باتخاذها قبل ذلك الإخطار إلى حين انتهاء تلك الإجراءات.

3. يجوز باتفاق الطرفين تعديل هذه الاتفاقية، وتطبق أحكام الفقرة 1 في شان سريان التعديل.

أشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما وقعا هذه الاتفاقية.

المادة 20

المساعدة في إجراءات المصادرة

1. إذا نما إلى علم السلطة المركزية لأي طرف أن عائدات وأدوات الجريمة موجودة في إقليم الطرف الآخر وتجوز مصادرتها أو إخضاعها لإجراءات الضبط بموجب قانون ذلك الطرف، فيجوز لها إخطار السلطة المركزية لدى الطرف الآخر بذلك. وإذا كان لذلك الطرف اختصاص في هذا الشأن فله تقديم هذه المعلومات لسلطاته لاتخاذ إجراء حول ذلك، وعلى هذه السلطات اتخاذ قرارها وفقاً لقانونها وإخطار الطرف الآخر بالإجراء الذي اتخذته.

2. يساعد كل طرف الآخر بالقدر الذي يسمح به قانونه في الإجراءات المتصلة بمصادرة العائدات وأدوات الجريمة، وإعادة الأشياء للمتضررين من الجريمة مع تعويضهم.

3. على الطرف الذي يشرف على عائدات أو أدوات الجريمة التصرف فيها وفقاً لقانونه ويجوز لأي طرف نقل حصيلة بيع جميع أو بعض هذه الموجودات أو العائدات إلى الطرف الآخر إلى المدى الذي يسمح به قانونه ووفقاً للشروط التي يراها مناسبة.

المادة 21

اقتسام الموجودات المصادرة أو ما يعادل قيمتها

1. في أية حالة يكون فيها أي طرف حائز على موجودات مصادرة وتبين لذلك الطرف (الطرف القابض)، أن تعاونا قد تم من الطرف الآخر (الطرف المتعاون) يجوز للطرف القابض وفق تقديره وبموجب القانون اقتسام تلك الموجودات أو ما يعادل قيمتها مع الطرف المتعاون.

2. يقدم طلب اقتسام الموجودات خلال سنة واحدة من تاريخ الأمر النهائي بالمصادرة ما لم يتفق على غير ذلك بين الطرفين في حالات استثنائية.

3. ما لم يتفق على غير ذلك، عند تحويل الطرف القابض أي مبلغ وفقا لهذه المادة، فلا يجوز أن تفرض على الطرف المتعاون أية شروط فيما يتعلق باستخدام ذلك المبلغ، وعلى وجه الخصوص لا يجوز الطلب من الطرف المتعاون اقتسام ذلك المبلغ مع أية دولة أخرى أو منظمة أو فرد.

المادة 17

التبادل التلقائي للمعلومات

1. يجوز للطرفين، دون طلب سابق، تبادل معلومات تتعلق بأفعال جنائية إذا اعتبرا أن تلك المعلومات قد تكون مفيدة في إجراء تحقيقات أو اتخاذ إجراءات.

2. يجوز للطرف مقدم المعلومات وضع شروط لاستخدام المعلومات من قبل الطرف المستلم. وعند قبول المعلومات المذكورة فعلى الطرف المستلم التعهد بمراعاة تلك الشروط.

المادة 18

التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب إليه وفقاً لقانونه تنفيذ طلب التفتيش أو ضبط المواد المتعلقة بالجريمة محل التحقيق الوارد من الطرف الطالب وكذلك نقل تلك المواد إذا كانت لا تشكل حيازتها جريمة في الطرف المطلوب إليه.

2. على كل موظف مختص بحفظ مادة مضبوطة أن يشهد عن طريق تعبئة الإستمارة المخصصة لهذا الغرض وفقا للإجراءات القانونية المتبعة في الطرف المطلوب إليه للاشهاد بماهية المواد والحالة التي عليها مع تحديد وصفها وكميتها ووزنها وعددها- ما أمكن ذلك.

3. يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه أن تطلب موافقة الطرف الطالب على الشروط والأحوال التي تعد ضرورية لحماية مصالح الغير في المادة المنقولة .

المادة 19

إعادة الأشياء

على السلطة المركزية لدى الطرف الطالب إعادة أي شيء بما في ذلك المستندات والسجلات التي زودت بها تنفيذاً لطلب بموجب هذه الاتفاقية، إذا طلبت السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه ذلك .

2.للطرف المطلوب إليه سلطة إبقاء الشخص موقوفاً خلال النقل بالعبور.

المـادة 14

مكان أو هوية الأشخاص أو الأشياء

في حالـة طلب الطرف الطالب تحديـد مكـان أو هويـة الأشـخاص أو الأشياء، إذا لـزم ذلك كجزء من طلب أوسع للأدلة. فعلى الطرف المطلوب إليه بذل أقصى ما في وسعه للتحقق من المكان أو الهويـة وذلك وفقـاً لقانونه.

المـادة 15

تبليـغ المستنـدات

1.على الطرف المطلوب إليه بذل أقصى مـا في وسعه لتبليغ أي مستند متعلق، كلياً أو جزئياً، بأي طلب للمساعدة يقدمه الطرف الطالب وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

2.على الطرف الطالب إحالـة أي طلب لتبليـغ المستند المتعلق بحضور شخص أمام سلطة في الطرف الطالب قبـل التـاريخ المحدد للحضور بوقت منـاسب.

3.علـى الطرف المطلوب إليه أن يعيد إلـى الطرف الطالب مـا يثبت التبليـغ علـى النحو المحـدد فـي الطلب.

4.ينفذ تبليغ المستندات على النحو المنصوص عليه في قـانون الطرف المطلوب إليه أو على النحو الذي يطلبه الطرف الطالب طالما أن ذلك لا يتعارض مع قـانون الطرف المطلوب إليه.

المادة 16

السماع عبر الفيديو

يوافق الطرفان على الحصول على الشهادة بالسماع عبر الفيديو وفقا للشروط المحددة في كل حالة.

الزمنية المدة التي يتعذر على ذلك الشخص مغادرة إقليم الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته.

المـادة 12
نقل الأشخاص الموقوفين

1. يجوز النقل المؤقت للشخص الموقوف لدى الطرف المطلوب إليه إلى حراسة الطرف الطالب لغرض المساعدة في تقديم الأدلة بموجب هذه الاتفاقية، إذا وافق الشخص المطلوب والسلطتان المركزيتان لدى الطرفين على ذلك.

2. يجوز رفض النقل إذا كان حضور الشخص الموقوف ضروريا في محاكمة جنائية في إقليم الطرف المطلوب إليه وكان من شان النقل إطالة أمد التوقيف أو أن تعتبر السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه أن النقل غير مناسب لأي سبب آخر.

3. على السلطات لدى الطرف الطالب الاحتفاظ بالشخص المنقول موقوفا لكامل مدة بقاء الشخص في إقليمها. وتحسب مدة التوقيف في إقليم الطرف الطالب من فترة التوقيف ما قبل المحاكمة أو قضاء مدة المحكومية. إذا أخطرت السلطات لدى الطرف المطلوب إليه أنه لا حاجة لبقاء الشخص موقوفا، يطلق سراح هذا الشخص في الحال وتطبق القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة 11. 3 و 4 من هذه الاتفاقية.

4. على السلطات لدى الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول خلال الوقت الذي يحدده الطرف المطلوب إليه، وفي أية حالة، بمجرد أن وجود هذا الشخص في إقليم الطرف الطالب لم يعد ضروريا.

المـادة 13
النقل بالعبور للأشخاص الموقوفين

1. يجوز للطرف المطلوب إليه السماح بالنقل بالعبور للشخص الموقوف في حراسة الطرف الطالب عبر إقليمه والمطلوب حضوره لإقليم الطرف الطالب.

المـادة 10

الموافاة بالمستندات والسجـلات

1. على الطرف المطلوب إليه موافاة الطرف الطالب بنسخ عن المستندات والسجلات، بقدر ما هي متاحة للعامة.

2. يجوز للطرف المطلوب إليه موافاة الطرف الطالب بنسخ من أي مستند آخر أو سجل غير تلك المبينة في البند 1 من هذه المادة، ما لم تتعلق تلك المستندات والسجلات بالأمن القومي.

المـادة 11

الشهادة خارج إقليم الطرف المطلوب إليه

1. في حالـة طلب الطرف الطالب حضور شخص يوجد في إقليم الطرف المطلوب إليه فعلى الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص المذكور، للإدلاء بالشهادة، إذا رغب في ذلك، وعلى السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه إخطار السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بما تم اتخاذه في هذا الشأن.

2. على الطرف الطالب بيان مدى النفقات التي ستدفع، ويجوز للشخص الذي يوافق على الحضور أن يطلب من الطرف الطالب دفع مقابل نقدي مقدماً لتغطية هذه النفقات، ويجوز دفع هذا المقابل النقدي المقدم عن طريق سفارة أو قنصلية الطرف الطالب.

3. لا يخضع الشخص الذي مثل في الطرف الطالب وفقاً لأحكام هذه المادة للتبليغ أو إيقافه أو إخضاع حريته الشخصية لأية قيود بسبب أية أفعال أو إدانات سابقة لمغادرته إقليم الطرف المطلوب إليه. كما لا يجوز اتهامه أو توقيفه أو معاقبته بسبب شهادته.

4. إذا كان للشخص الذي حضر حرية ووسيلة مغادرة الطرف الطالب ولم يغادره خلال الثلاثين يوماً التالية لإخطاره بان وجوده لم يعد مطلوبا، أو أن الشخص قد غادره وعاد إليه طواعية، ففي هذه الحالة تجوز محاكمته عن الجرائم الأخرى. ولا تشمل هذه الفترة

المـادة 9

الشهادة أو الأدلة في الطرف المطلوب إليه

1. يجبر الشخص المطلوب إليه تقديم الدليل في الطرف المطلوب إليه على الحضور، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية متى كان ذلك ضرورياً، والإدلاء بالشهادة أو لتقديم أشياء بما في ذلك مستندات وسجلات، وفقا لقانون الطرف المذكور. ويتخذ الطرف الطالب إجراءات تبليغ الشخص بالحضور وفقا لقانونه في هذا الخصوص.

2. يجوز للسلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه أن تسمح تحت إشرافها بحضور سلطات الطرف الطالب المذكورة في الطلب أثناء تنفيذ الإجراءات. يكون الحضور وفقاً للإجراءات المقررة في قانون الطرف المطلوب إليه أو على النحو المحدد المطلوب من الطرف الطالب.

3. في الحالة المشار إليها في البند السابق، يبلغ الطرف الطالب بإخطار كاف بمكان وتاريخ تقديم المساعدة المطلوبة. وعلى السلطات المختصة، كلما كان ذلك ضروريا، التشاور مع بعضها البعض عبر السلطتين المركزيتين بغرض تحديد التاريخ المناسب للسلطات المختصة للطرفين.

4. إذا تمسك الشخص المشار إليه في البند 1 بالادعاء بحصانة أو امتياز أو عدم أهلية وفقاً لقانون الطرف المطلوب إليه فعلى السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه التقرير في ذلك قبل تنفيذ الطلب وإخطار الطرف الطالب بقرارها عبر السلطة المركزية.

5. إذا تمسك الشخص المشار إليه في البند 1 بالادعاء بحصانة أو امتياز أو عدم أهلية وفقاً لقوانين الطرف الطالب، فعلى السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه أن تخطر السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بذلك الادعاء للتقرير فيه قبل اخذ الشهادة أو الدليل.

6. يتم توثيق الأدلة المقدمة أو تلك التي كانت موضوعاً للشهادة المتحصلة في الطرف المطلوب إليه وفقا لهذه المادة، وذلك بناءاً على طلب الطرف الطالب وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة في الطرف المطلوب إليه.

المـادة 7

التكـاليف

1.يتحمل الطرف المطلوب إليه جميع التكـاليف المتعلقـة بتنفيذ الطلب. على أن يتحمل الطرف الطالب مصاريف الخبراء وتكلفـة الترجمـة والنسخ والنفقات الاستثنائية التي تنشأ عن استخدام إجراءات خاصة، والبدلات والنفقـات المتعلقة بسفر الأشخـاص سواء داخل إقليم الطرف المطلوب إليه لمصلحـة الطرف الطالب أو وفقاً لأحكـام المادتين 11 و 12 مـن هـذه الاتفاقيـة.

2.إذا تبين من خـلال تنفيذ الطلب أنـه من الواضـح أن التنفيذ الكـامل يستلزم نفقـات إستثنائية فـي طبيعتهـا فتتشـاور السلطتان المركزيتان لتقرير الشـروط والأحـوال التـي يجوز في ضونهـا استمـرار التنفيذ.

المـادة 8

قيـود الاستخـدام

1.يجوز للسلطـة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه أن تطلب من الطرف الطالب عدم استخـدام أيـة معلومـات أو أدلة تـم الحصول عليهـا بموجب هذه الاتفاقيـة فـي أي تحقيق أو اتهـام أو إجـراءات غير تلك المبينـة فـي الطلب إلا بموافقـة مسبقـة من السلطـة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه وإذا طلب الطرف المطلوب إليه ذلك فعلـى الطرف الطالب التقيد بتـلك الشـروط.

2.يجوز للسلطـة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه أن تطلب من الطرف الطالب الحفـاظ على سريـة المعلومـات أو الأدلة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية، أو استخدامها فقط وفقاً لأحـوال وشروط تحددها، وإذا تقدم الطرف المطلوب إليه بطلب كهذا فعلى الطرف الطالب التقيد بذلك.

3.يجـوز استخـدام المعلومات أو الأدلة التـي كشف عنها الطرف الطالب للعامـة علـى النحـو الذي يتسق مـع البندين 1 أو 2 مـن هـذه المـادة لأي غرض.

المـادة 6

تنفيـذ الطلبـات

1.تقـوم السلطة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه بتنفيذ الطلب بإحالتـه إلى السلطة المختصة للقيام بذلك. وعلـى هذه السلطـة بذل أقصى ما في وسعها لتنفيذ الطلب. وللسلطة القضائيـة لدى الطرف المطلوب إليه إصدار أوامر تكليف بالحضـور لأداء شهـادة أو أوامر تفتيش أو أية أوامر أخرى ضروريـة لتنفيذ الطلب.

2.يكـون تنفيذ الطلبـات وفقاً لقانون الطرف المطلوب إليه، ما لم تحدد هذه الاتفاقية أو الطلب إجراءات معينة، وتتبع الإجـراءات المحـددة فـي الطلب إلى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك الإجراءات مع قانون الطرف المطلوب إليه.

3.إذا قـررت السلطـة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه أن تنفيذ الطلب يؤثر فـي تحقيـق جـار أو إتهـام أو إجـراءات أو أن تنفيذه يتطلب خضوعه لشـروط تراهـا ضروريـة، فعليها التشـاور مع السلطـة المركزيـة لدى الطرف الطالب، وفي حالـة قبـول الطرف الطالب المساعدة المشروطة فعليه التقيد بتلك الشروط.

4.علـى الطرف المطلوب إليه بذل أقصـى مـا فـي وسعه للحفـاظ على سريـة الطلب ومحتويـاته والمستندات الداعمة له بالإضافة إلى نتيجة الطلب، إذا طلبت ذلك السلطـة المركزيـة لدى الطرف الطالب. وفـي حالـة عدم تنفيذ الطلب إلا بالإخـلال بتلك السرية فعلى السلطـة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه إخطـار السلطـة المركزية لدى الطرف الطالب بذلك وعلـى هذه السلطـة أن تقـرر تنفيذ الطلب بالرغم من ذلك.

5.على السلطـة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه الإستجابـة للطلبات المعقولة للسلطـة المركزيـة لدى الطرف الطالب بشـأن الطلب الجـاري تنفيـذه.

6.علـى السلطـة المركزيـة لدى الطرف المطلوب إليه إخطار السلطـة المركزيـة لدى الطرف الطالب بنتيجـة تنفيذ الطلب، وفـي حالـة رفض تنفيذ الطلب أو تـأخيره أو تـأجيله فعلـى السلطـة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه إخطار السلطـة المركزيـة لدى الطرف الطالب بأسباب الرفض أو التـأخير أو التـأجيل.

ب) بيان بموضوع وطبيعة التحقيق أو الاتهام أو الإجراءات بما في ذلك الجرائم المحددة المتصلة بالموضوع.

ج) بيان بالأدلة أو المعلومات أو المساعدة الأخرى المطلوبة.

د) بيان بالغرض الذي من أجله قدم طلب المساعدة فيما يتعلق بالأدلة والمعلومات أو المساعدة الأخرى المطلوبة.

هـ) النصوص القانونية التي يستند عليها التحقيق أو الاتهام.

3- يجب أن يشتمل الطلب أيضاً كلما كان ذلك ممكناً وضرورياً على:

أ) معلومات عن هوية ومكان الشخص المطلوب الحصول على الأدلة منه.

ب) معلومات عن هوية ومكان الشخص المطلوب تبليغه وعلاقته بالإجراءات والطريقة التي سيتم التبليغ بها.

ج) معلومات عن الهوية والمكان الذي يشتبه وجود الشخص أو الشيء فيه.

د) بيان دقيق بالمكان أو الشخص المطلوب تفتيشه والأشياء المطلوب ضبطها.

هـ) بيان بالطريقة المطلوب إتباعها في اخذ الشهادة أو الافادة وتدوينها.

و) بيان بالشهادة أو الافادة المطلوبة بما في ذلك قائمة بالأسئلة التي ستطرح على الشخص.

ز) بيان بأي إجراء خاص يتبع في تنفيذ الطلب وذلك بما لا يتعارض مع قانون الطرف المطلوب إليه.

ح) معلومات عن البدلات والنفقات التي يستحقها الشخص المطلوب حضوره في الطرف الطالب.

ط) إشارة إلى سلطات الطرف الطالب التي ستشارك في تنفيذ الطلب في إقليم الطرف المطلوب إليه.

ي) أية معلومات أخرى يجوز نقلها إلى علم الطرف المطلوب إليه لتسهيل تنفيذ الطلب.

هـ) إذا تعلق الطلب بجريمة تخضع لتحقيق أو إجراءات، أو أن حكماً نهائياً قد صدر بشان تلك الجريمة في الطرف المطلوب إليه ضمن اختصاصه.

و) إذا كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد أن طلب المساعدة قد قدم بغرض التحقيق مع الشخص أو اتهامه بناء على عنصره أو ديانته أو جنسيته أو أصله العرقي أو آرائه السياسية أو جنسه أو حالته أو بقصد تعريض ذلك الشخص لأي نوع آخر من التمييز أو أن وضع ذلك الشخص سيتضرر لأي من تلك الأسباب.

ز) في حالة الطلبات المتعلقة بإجراءات قسرية، إذا كانت الأفعال المدعى بها، امتنع عنها أو ارتكبت، لا تشكل جريمة بموجب قانون الطرف المطلوب إليه.

2. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض المساعدة إذا كان الطرف الطالب لا يستطيع الوفاء بالحالات المشروطة المتعلقة بالسرية أو القيود في استخدام المواد المقدمة وفقا لهذه المادة.

3 . على السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه، قبل رفض الطلب وفقاً لاحكام هذه المادة، التشاور مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب لتقدير ما إذا كانت المساعدة ستقدم مراعاة لشروط تراها ضرورية من عدمه، وإذا قبل الطرف الطالب المساعدة المشروطة فعليه التقيد بذلك.

4. إذا رفضت السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه المساعدة بموجب أحكام هذه المادة، فعليها إخطار السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بأسباب ذلك الرفض.

المادة 5

شكل ومحتوى الطلبات

1. يكون طلب المساعدة خطيا ما لم تقبل السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه الطلب على نحو آخر في الحالات العاجلة وفي حالة عدم تقديم الطلب خطيا يجب تأكيده خطيا فيما بعد، خلال عشرة أيام ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

2. يجب أن يشتمل الطلب على ما يأتي :

أ) اسم السلطة التي تباشر التحقيق أو الاتهام أو الإجراءات المتعلقة بالطلب.

ي) تسليم الأشياء بما في ذلك إعادة المواد وإعارة أدلة الإثبات.

ك) اقتسام الموجودات المصادرة أو ما يعادل قيمتها؛

ل) تبادل المعلومات المتعلقة بالأفعال الجنائية واتخاذ الإجراءات الجنائية في الطرف المطلوب إليه.

م) تبادل المعلومات المتعلقة بالسجلات الجنائية والأحكام الموقعة على مواطني الطرف الآخر.

ن) أي شكل آخر للتعاون، بالقدر الذي لا يتعارض مع قانون الطرف المطلوب إليه في إطار هذه الاتفاقية.

المادة 4

رفض المساعدة

1. يجوز للسلطة المركزية في الطرف المطلوب إليه رفض المساعدة:

أ) إذا كان الطلب يتعلق بجريمة بموجب القانون العسكري وأنها لا تشكل جريمة بموجب قانون العقوبات العادي للطرف المطلوب إليه.

ب) إذا كان من شان تنفيذ الطلب الإضرار بسيادته أو أمنه أو نظامه العام أو مصالح جوهرية أخرى لها.

ج) إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه إن الجريمة المطلوب من أجلها المساعدة جريمة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعد الجرائم التالية جرائم سياسية:

1) الاعتداء على رئيس أو رئيس حكومة أي طرف أو أي فرد من عائلتهما أو أي عضو من أعضاء المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة أو أي فرد من عائلته.

2) أية جريمة تتعلق بالإرهاب، وأية جريمة يكون لأي من الطرفين المتعاقدين التزام وفقاً لاتفاقية دولية متعددة الأطراف بتسليم الشخص المطلوب أو تقديم الدعوى لسلطاته المختصة بغرض اتخاذ إجراءات الاتهام.

د) إذا لم يتسق الطلب مع أحكام هذه الاتفاقية.

المساعدة.

يجوز للسلطتين المركزيتين استخدام اللغة الإنجليزية في اتصالاتهما. وتقدم جميع الطلبات والمستندات الداعمة لها مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية.

المادة 2

الاتصال

يتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بالقوانين السارية و الممارسات القضائية في بلديهما المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 3

نطاق المساعدة

1. يتبادل الطرفان تقديم المساعدة فيما بينهما وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وذلك فيما يتعلق بالتحقيق والاتهام والإجراءات المتعلقة بالمسائل الجنائية، والتي تدخل في اختصاص السلطة القضائية للطرف الطالب وقت تقديم الطلب.

2. تشمل المساعدة:

أ) أخذ إفادة أو أقوال الأشخاص بما في ذلك عن طريق الفيديو أو الربط التلفزيوني وفقاً للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه.

ب) تقديم المستندات والسجلات والأشياء.

ج) تحديد مكان وهوية الأشخاص أو الأشياء، إذا لزم ذلك كجزء من طلب أوسع للأدلة.

د) تبليغ المستندات القضائية.

هـ) النقل المؤقت للأشخاص الموقوفين للإدلاء بشهادتهم.

و) تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.

ز) مصادرة عائدات الأنشطة الإجرامية وأدوات الجريمة.

ح) تبليغ الشهود والخبراء والمدعى عليهم ليتمكنوا من الحضور طواعية لتقديم المساعدة في الدولة الطالبة.

ط) تتبع وتجميد وضبط ومصادرة عائدات الأنشطة الجنائية والأدوات المستخدمة فيها.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين

مملكة أسبانيا

و

دولة الإمارات العربية المتحدة

حول

المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

إن مملكة أسبانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة ويشار إليهما في ما يلي "بالطرفين"،

استرشادا بعلاقات الصداقة بين البلدين،

واعترافاً بالحاجة لتقديم أقصى قدر من المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية.

اتفقا على ما يأتي:

المـادة 1

أحـكام عامــة

يلتزم الطرفان بموجب هذه الاتفاقية بتقديم أقصى قدر من المساعدة القانونيـة المتبادلـة في المسائل الجنائية.

تتولى السلطة المركزية لدى كل طرف تقديم وتسلم الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية وفقا لهذه الاتفاقية:

في مملكة أسبانيا هي وزارة العدل وفي دولة الإمارات العربية المتحدة السلطة المركزية هي وزارة العدل.

لغرض هذه الاتفاقية، يجوز للسلطتين المركزيتين الاتصال مباشرة ببعضهما البعض والسعي لاستخدام التقنيات الحديثة لحل المسائل التي يجوز أن تنشأ أثناء معالجة طلبات

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

TREATY
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE KINGDOM OF SPAIN
ON
MUTUAL LEGAL
ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

THE UNITED ARAB EMIRATES and THE KINGDOM OF SPAIN hereinafter referred to as "the Parties".

Guided by the friendly relations between the two countries,

Recognizing the need to facilitate the widest measure of Mutual Assistance in Criminal Matters.

Have agreed as follows

ARTICLE 1
General provisions

The Parties shall grant each other under this Treaty the widest measures of mutual legal assistance in criminal matters.

The Central Authority of each Party shall send and receive requests through diplomatic channels pursuant to this Treaty:

For the State of the United Arab Emirates the Central Authority shall be the Ministry of Justice.

For the Kingdom of Spain the Central Authority shall be The Ministry of Justice.

For the purpose of this Treaty, the Central Authorities may communicate directly with one another, endeavoring to use the new technologies, with a view to resolving issues that may arise while processing requests for assistance.

In their communications the Central Authorities may use the English language. Requests for assistance, as well as supporting documents, shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or into the English language.

ARTICLE 2
Communication

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Treaty.

ARTICLE 3
Scope of Assistance

1. The Parties shall provide mutual assistance to each other, in accordance with the provisions of this Treaty, in respect of the investigation, prosecution, and proceedings related to criminal maters that fall within the competence of the judicial authority of the Requesting Party at the time when assistance is requested.

2. Assistance shall include:

a) Taking the testimony or statements of persons including by video conference or television link, according to the law of the Requested Party;

b) Providing documents, records, and items;

c) Locating and identifying persons or items, where required as part of a wider request for evidence;

d) Serving judicial documents;

e) Transferring persons in custody temporarily for testimony;

f) Executing requests for search and seizure;

g) Forfeiting proceeds from criminal activities and instruments of crime;

h) Notification of witnesses, experts and defendants so that they may appear voluntarily to provide assistance in the Requesting Party;

i) Tracking, freezing, seizing and confiscating the proceeds of criminal activities and the instruments used to such a purpose;

j) Delivering goods, including returning objects and loaning items of evidence;

k) Sharing of confiscated assets or their equivalent funds;

l) Sharing information concerning criminal acts and the filing of criminal proceedings in the Requested Party;

m) Sharing information concerning criminal records and sentences handed down against nationals of the other Party;

n) Any other form of cooperation in so far as not contrary to the law of the Requested Party within the scope of this Treaty.

ARTICLE 4
Refusal of Assistance

1. The Central Authority of the Requested Party may deny assistance if:

a) the request relates to an offence under military law that would not be an offence under ordinary criminal law in the Requested Party;

b) the execution of the request would impair its sovereignty, security, public order or other essential interests;

c) If the offence for which assistance is requested is considered by the Requested Party as a political offence. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:

i) An assault on the president or head of the government of either Party or any member of such a person's family or any member of the

supreme council of the State of the United Arab Emirates or a member of such a person's family;

ii) Any offence relating to terrorism, and any offence within the scope of a multilateral international convention to which both parties are members and which obligates the parties to extradite the person sought or submit the case to its competent authorities for the purpose of taking the prosecution proceedings.

d) the request is not made in conformity with the provisions of this Treaty;

e) the request relates to an offence, which is subject to investigation or proceeding, or a final judgment has been rendered in respect of that offence, in the Requested Party under its own jurisdiction.;

f) there are motivated grounds to believe that the request for assistance has been made in order to investigate or prosecute a person because of his race, religion, nationality, ethnic origin, political opinions, gender or condition, or with the intention of subjecting that person to any other form of discrimination, or that the situation of that person may be prejudiced by any of those reasons;

g) in the case of requests involving coercive measures, if the alleged acts, omitted or committed, do not constitute an offence under the law of the Requested Party.

2. The Requested Party may refuse assistance if the Requesting Party cannot fulfill the stipulated conditions concerning confidentiality or limitations in the use of the material provided, in the terms of this Article.

3. Before denying assistance pursuant to the provisions of this Article, the Central Authority of the Requested Party shall consult with the Central Authority of the Requesting Party to consider whether assistance can be given subject to such conditions, as it deems necessary. If the Requesting Party accepts assistance subject to these conditions, it shall comply with the conditions.

4. If the Central Authority of the Requested Party denies or postpone assistance pursuant to the provisions of this Article, it shall inform the Central Authority of the Requesting Party of the reasons for the denial.

ARTICLE 5
Form and Content of Requests

1. A request for assistance shall be in writing except that the Central Authority of the Requested Party may accept a request in another form in urgent situations. If the request is not in writing, it shall be confirmed in writing within ten days thereafter unless both parties otherwise agree.

2. The request shall include the following:

a) the name of the authority conducting the investigation, prosecution, or proceedings to which the request relates;

b) a description of the subject matter and nature of the investigation, prosecution, or proceedings, including offences that relate to the matter;

c) a description of the evidence, information or other assistance sought;

d) a description of the purpose for which the request for assistance is made in respect of the evidence, information or other assistance sought.

e) the legal texts on which the investigation or prosecution is based.

3. To the extent possible and necessary, a request shall include:

a) information on the identity and location of the person from whom evidence is sought;

b) information on the identity and location of the person to be served, that person's relationship to the proceedings, and the manner in which service is to be made;

c) information on the identity and suspected location of the person or item;

d) a precise description of the place of the person to be searched and of the items to be seized;

e) a description of the manner in which testimony or statement is to be taken and recorded;

f) a description of the testimony or statement sought, including a list of questions to be asked of a person;

g) a description of any particular procedure to be followed in executing the request in so far as not contrary to the law of the Requested Party;

h) information as to the allowances and expenses to which a person asked to appear in the Requesting Party will be entitled;

i) indication on the authorities from the Requesting Party that will take part in the execution of the request in the Requested Party;

j) any other information that may be brought to the attention of the Requested Party to facilitate the execution of the request.

ARTICLE 6
Execution of Requests

1. The Central Authority of the Requested Party shall execute the request by transmitting it to the competent authority to do so. The said authority shall use its best efforts to execute the request. The judicial authority of the Requested Party shall have power to issue subpoenas, search warrants, or any other orders necessary to execute the request.

2. Requests shall be executed in accordance with the law of the Requested Party, when neither the provisions of this Treaty or the request specify particular procedures. Procedures specified in the request shall be followed in so far as they are not contrary to the law in the Requested Party.

3. If the Central Authority of the Requested Party determines that execution of a request would interfere with an ongoing investigation, prosecution, or proceedings in that Party, or make execution subject to conditions determined necessary, the Central Authority of the Requested Party shall consult the Central Authority of the Requesting Party. If the Requesting Party accepts the assistance subject to conditions specified by the Requested Party, it shall comply with such conditions.

4. The Requested Party shall use its best efforts to keep confidential the request, contents, the supporting documents, as well as the result of the request , if the Central Authority of the Requesting Party so required. If the request cannot be executed without breaching such confidentiality, the Central Authority of the Requested Party shall so inform the Central Authority of the Requesting Party, which shall then determine whether the request should nevertheless be executed.

5. The Central Authority of the Requested Party shall respond to reasonable requests by the Central Authority of the Requesting Party on progress toward execution of the request.

6. The Central Authority of the Requested Party shall inform the Central Authority of the Requesting Party of the outcome of the execution of the request. If the execution of the request is denied or postponed, the Central Authority of the Requested Party shall inform the Central Authority of the Requesting Party of the reasons for the denial, delay or postponement therein.

ARTICLE 7

Costs

1. The Requested Party shall pay all costs relating to the execution of a request and the Requesting Party shall pay the fees of experts, the costs of translation, and transcription; exceptional costs deriving from the use of a special procedure; and the allowances and expenses related to travel of persons travelling either in the Requested Party for the convenience of the Requesting Party or pursuant to the provisions of Articles 11 and 12 of this Treaty.

2. If during the execution of a request it becomes apparent that complete execution will entail expenses of an extraordinary nature, the Central Authorities shall consult to determine the terms and conditions under which execution may continue.

ARTICLE 8

Limitation on Use

1. The Central Authority of the Requested Party may request that the Requesting Party not use any information or evidence obtained under this Treaty in any investigation, prosecution, or proceedings other than that described in the request without the prior consent of the Central Authority of the Requested Party. If the Requested Party makes such a request, the Requesting Party shall comply with the conditions.

2. The Central Authority of the Requested Party may request that information or evidence furnished under this Treaty be kept confidential or be used only subject

to terms and conditions it may specify, if the Requested Party makes such a request, the Requesting Party shall comply with the conditions.

3. Information or evidence that has been made public in the Requesting Party in a manner consistent with paragraphs 1 or 2 of this Article may thereafter be used for any purpose.

ARTICLE 9

Testimony or Evidence in the Requested Party

1. A person in the Requested Party from whom evidence is requested pursuant to the provisions of this Treaty shall be compelled, if necessary, to appear and testify or produce items, including documents and records pursuant to the legislation of the mentioned Party. The Requested Party shall proceed to subpoena the person pursuant to its law in this respect.

2. The competent authority of the Requested Party may authorize under its supervision, the presence of the authorities of the Requesting Party mentioned in the request during the execution of the proceedings. The appearance shall take place in accordance with the procedures prescribed by the law of the Requested Party or in the specific manner requested by the Requesting Party.

3. In the case referred to in the previous Paragraph, the Requesting Party shall be informed with sufficient notice of the venue and date on which the requested assistance will take place. Whenever necessary, the competent authorities shall consult with each other via their Central Authorities, in order to set a date which is convenient for the competent authorities of both Parties.

4. If the person referred to in Paragraph 1 asserts a claim of immunity, privilege or incapacity under the law of the Requested Party, the competent authority of the Requested Party shall decide into it before the execution of the request, and shall inform the Requesting Party of its decision through the Central Authority.

5. If the person referred to in Paragraph 1 asserts a claim of immunity, incapacity or privilege under the law of the Requesting Party, the Central Authority of the Requested Party shall notify the Central Authority of the Requesting Party regarding that claim to decide upon that claim before taking the testimony or evidence.

6. Evidence produced in the Requested Party or that has been subject of testimony taken under this Article upon request from the Requesting Party, shall be authenticated, in accordance to legal procedures in the Requested Party.

ARTICLE 10
Provision of Documents and Records

1. The Requested Party shall provide copies of documents and records in so far as they are open to public access.

2. The Requested Party may provide the Requesting Party with copies of any other document or record that are not stipulated in paragraph 1 of this Article, unless those Documents and records relate to the national security.

ARTICLE 11

Testimony outside the Requested Party

1. When the Requesting Party requests that a person in the Requested Party appear in the Requesting Party, the Requested Party shall invite the person for testimony to do so, if he desires. The Central Authority of the Requested Party shall inform the Central Authority of the Requesting Party of the action taken thereof.

2. The Requesting Party shall indicate the extent to which the person's expenses will be paid. A person who agrees to appear may ask the Requesting Party to pay an advance-money to cover these expenses. This advance may be provided through the Embassy or a Consulate of the Requesting Party.

3. The person appearing in the Requesting Party pursuant to the provisions of this Article shall not be subject to service of process, detained or subjected to any restriction of personal liberty, by reason of any acts or convictions that preceded his departure from the Requested Party, just as the person shall not be prosecuted, detained or punished by reason of his testimony.

4. If the person appearing in the Requesting Party had the liberty and means to leave the Requesting Party and did not leave within the subsequent thirty days after being notified that his presence is no longer required or when the person having left it and voluntarily returns, in this case he may be tried for the other offences. This shall not include the period during which the person fails to leave the territory for reasons beyond his control.

ARTICLE 12

Transfer of Persons in Custody

1. A person in the custody of the Requested Party may be provisionally transferred to the custody of the Requesting Party for the purpose of assistance to giving evidence under this Treaty, if the person sought consents and the Central Authorities of the Parties agree.

2. Transfer may be refused when the presence of the person in custody is necessary in a criminal trial in course in the territory of the Requested Party, when the transfer may involve prolonging the custody, or when for any other reason the Central Authority of the Requested Party should consider transfer inappropriate.

3. The authorities of the Requesting Party shall keep the person transferred in custody for the entire duration of the person's stay in their territory. The period of custody in the Requesting Party shall be counted in terms of pre-trial custody or sentence served. If the authorities of the Requested Party inform that the person need no longer remain in custody, this person shall be set free immediately and the general rule set down in Article 11.3 and 4 of this Treaty shall be applicable.

4. The authorities of the Requesting Party shall return the person transferred within the time set by the Requested Party, and in any case, as soon as this person's presence in the territory of the Requesting Party is no longer necessary.

ARTICLE 13
Transit of Persons in Custody

1. The Requested Party may authorize the transit through its territory of a person in custody to the Requesting Party whose appearance has been requested by the Requesting Party.

2. The Requested Party shall have the authority to keep the person in custody during transit.

ARTICLE 14
Location or Identification of Persons or Items

If the Requesting Party seeks the location or identity of the persons or items in the Requested Party, where required as part of a wider request for evidence, the Requested Party shall use its best efforts to ascertain the location or identity pursuant to its law.

ARTICLE 15
Service of Documents

1. The Requested Party shall use its best efforts to effect service of any document relating, in whole or in part, to any request for assistance made by the Requesting Party under the provisions of this Treaty.

2. The Requesting Party shall transmit any request for the service of a document requiring the appearance of a person before an authority in The Requesting Party, a reasonable time before the scheduled appearance.

3. The Requested Party shall return a proof of service in the manner specified in the Request.

4. Service of documents shall be effected in the manner provided for under the law of the Requested Party, or in the manner requested by the Requesting Party, as long as it is not incompatible therewith.

ARTICLE 16
Videoconference

The Parties may agree to obtain testimony by videoconference, in accordance with the conditions specified in each case.

ARTICLE 17
Spontaneous exchange of information

1. The Parties may, without prior request, exchange information concerning criminal acts, when they consider that such information could be useful in initiating or conducting investigations or proceedings.

2. The Party providing the information may impose conditions concerning the use made thereof by the recipient Party. By accepting said information, the recipient Party undertakes to respect such conditions.

ARTICLE 18
Search and Seizure

1. The Requested Party shall in accordance with its law execute a request that it search for, seize and transfer any item related to the offence subject to investigation in the Requesting Party, if its possession is not constituting an offence in the Requested Party.

2. Every official who has custody of a seized item shall fill the form specified therein pursuant to the legal procedures prescribed by the Requested Party, to certify the identity and condition of the item, its description, quantity, weight and number - where possible.

3. The Central Authority of the Requested Party may require that the Requesting Party agree to terms and conditions deemed necessary to protect third party's interests in the item to be transferred.

ARTICLE 19
Return of Items

The Central Authority of the Requesting Party shall return any item, including documents and records, furnished to it in execution of a request under this Treaty if the Central Authority of the Requested Party so requires.

ARTICLE 20
Assistance in Forfeiture Proceedings

1. If the Central Authority of one Party becomes aware of proceeds or instrumentalities of crimes that are located in the other Party and may be

forfeitable or otherwise subject to seizure under the law of that Party, it may so inform the Central Authority of the other Party. If that other Party has jurisdiction in this regard, it may present this information to its authorities to take any decision in this regard and these authorities shall issue their decision in accordance with their law and report to the other Party on the action taken.

2. Each Party shall assist the other to the extent permitted by its law in proceedings relating to the forfeiture of the proceeds and instrumentalities of crimes, restitution to the victims of the crime and compensate them.

3. The Party that has custody over proceeds or instrumentalities of crimes shall dispose of them in accordance with its law. Either Party may transfer all or part of such assets, or the proceeds of their sale, to the other Party, to the extent permitted by the transferring Party's law and upon such terms, as it deems appropriate.

ARTICLE 21

Sharing of confiscated assets or their equivalent funds

1. In any case in which a Party is in possession of confiscated assets, and it appears to that Party ('the Holding Party') that co-operation has been given by the other Party ('the Co-operating Party'), the Holding Party may, at its discretion and in accordance with law, share those assets or their equivalent funds with the Co-operating Party.

2. A request for asset sharing shall be made within one year from the date of entry of the final order of confiscation, unless otherwise agreed between the Parties in exceptional cases.

3. Unless otherwise mutually agreed, where the Holding Party transfers any sum pursuant to this Article it may not impose on the Co-operating Party any conditions as to the use of that sum, and in particular may not require the Co-operating Party to share the sum with any other State, organisation or individual.

ARTICLE 22
Relation with other Treaties

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising out from other international Treaties applicable.

ARTICLE 23
Disputes Settlement

Any dispute arising from the interpretation and implementation of this Treaty shall be resolved by consultation through diplomatic channels if the Central Authorities of the Parties are themselves unable to reach an agreement thereof.

ARTICLE 24
Entry into Force, Duration and Termination

1. This Treaty shall be subject to ratification and the instruments of ratification shall be exchanged. This Treaty shall come into force on the thirtieth day after the date of the exchange of the instruments of ratification.

2. Either Party may terminate this Treaty by a notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six months after the date on which the notice is given. However termination of this Treaty shall not affect any proceedings commenced until the conclusion thereof.

3. This Treaty may be amended by mutual agreement of the Parties, and the provisions of paragraph 1 shall be applied thereof.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned being duly authorized thereto by their respective governments have signed this Treaty.

Done in duplicate at Madrid, on the 24th day of November 2009, in the Arabic, Spanish and English languages, all texts being equally authentic.

FOR THE UNITED ARAB EMIRATES

Dr. Hadef Bin Jouan Al Dhaheri
Minister of Justice

FOR THE KINGDOM OF SPAIN

Francisco Caamaño Domínguez
Minister of Justice

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

CONVENIO ENTRE EL REINO DE ESPAÑA Y LOS EMIRATOS ÁRABES UNIDOS SOBRE ASISTENCIA JUDICIAL MUTUA EN MATERIA PENAL

EL REINO DE ESPAÑA y LOS EMIRATOS ÁRABES UNIDOS, en adelante denominados "las Partes",

Guiados por las relaciones de amistad existentes entre los dos países,

Reconociendo la necesidad de prestar un mayor grado de asistencia mutua en materia penal,

Han convenido en lo siguiente:

ARTÍCULO 1
Disposiciones Generales

Las dos Partes se comprometen, en virtud del presente Convenio, a prestarse la asistencia judicial mutua más amplia posible en materia penal.

La Autoridad Central de cada Parte se encargará de formular y recibir las solicitudes con arreglo al presente Convenio mediante los siguientes cauces diplomáticos:

En el Reino de España, la Autoridad Central será el Ministerio de Justicia.

En el Estado de los Emiratos Árabes Unidos, la Autoridad Central será el Ministerio de Justicia.

A los efectos del presente Convenio, las Autoridades Centrales se comunicarán

entre sí de forma directa, procurando emplear las nuevas tecnologías, a fin de resolver cualesquiera cuestiones que se susciten en la tramitación de las solicitudes de asistencia judicial.

En sus comunicaciones, las Autoridades Centrales podrán emplear el inglés. Las solicitudes de asistencia, así como los documentos justificativos, se acompañarán de una traducción a la lengua oficial de la Parte requerida o al inglés.

ARTÍCULO 2

Comunicación

Las Partes podrán intercambiar la información relativa a la legislación en vigor y a las prácticas judiciales de sus países respectivos que estén relacionadas con la aplicación del presente Convenio.

ARTÍCULO 3

Ámbito de la asistencia

1.- Las Partes se prestarán asistencia mutua, de conformidad con las disposiciones del presente Convenio, en lo que respecta a la investigación, persecución y procedimientos en materia penal que sean competencia de la autoridad judicial de la Parte requirente en el momento en que se solicite la asistencia.

2.- La asistencia comprenderá:

a) la toma de testimonio o declaración de personas, incluidos medios como la videoconferencia o el enlace por televisión, de conformidad con la legislación de la Parte requerida;

b) la entrega de documentos, archivos y efectos;

c) la localización e identificación de personas u objetos, cuando así lo exija una solicitud general de medios de prueba;

d) la notificación de documentos judiciales;

e) el traslado temporal de personas detenidas para prestar declaración;

f) la ejecución de solicitudes de registro e incautación;

g) la confiscación del producto de las actividades delictivas y de los instrumentos del delito;

h) la notificación a testigos, peritos y acusados para que puedan comparecer voluntariamente a fin de prestar asistencia a la Parte requirente;

i) la búsqueda, congelación, incautación y confiscación del productos de las actividades delictivas a fin de prestar asistencia a la Parte requirente;

j) la entrega de bienes, incluida la devolución de objetos y el préstamo de artículos como medios de prueba;

k) el reparto de activos confiscados o sus fondos equivalentes;

l) el intercambio de información sobre actos delictivos y la incoación de procedimientos penales en la Parte requerida;

m) el intercambio de información sobre antecedentes y condenas penales impuestas a nacionales de la otra Parte;

n) cualquier otra forma de asistencia que no sea contraria a la legislación de la Parte requerida en el marco del presente Convenio.

ARTÍCULO 4

Denegación de la asistencia

1.- La Autoridad Central de la Parte requerida podrá denegar la asistencia en los siguientes supuestos:

a) si la solicitud se refiere a un delito en virtud de la legislación militar que no constituiría delito según la legislación penal ordinaria de la Parte requerida;

b) si la ejecución de la solicitud pudiera perjudicar su soberanía, seguridad, orden público u otros intereses esenciales similares;

c) si la Parte requerida considera que el delito al que se refiere la solicitud es de carácter político. A efectos de la aplicación de las disposiciones del presente Convenio, los siguientes delitos no se considerarán de carácter político:

i) la agresión al presidente o jefe de gobierno de cualquiera de las Partes o a un miembro de su familia, o la agresión a cualquier miembro del Consejo Supremo del Estado de los Emiratos Árabes Unidos o a un miembro de su familia;

ii) cualquier delito relacionado con el terrorismo, y cualquier delito que entre dentro del ámbito de un convenio internacional multilateral del que ambas Partes sean miembros y que obligue a las mismas a conceder la extradición de la persona reclamada o a

someter el asunto a sus autoridades competentes para su persecución penal.

d) si la solicitud no se ajusta a las disposiciones del presente Convenio;

e) si la solicitud se refiere a un delito que está sujeto a investigación u otras actuaciones o procedimientos, o si se ha dictado una sentencia firme respecto de este delito en la Parte requerida, en el ámbito de su propia jurisdicción;

f) si existen motivos fundados para suponer que la solicitud de asistencia se ha formulado para investigar o perseguir judicialmente a una persona por razón de su raza, religión, nacionalidad, origen étnico, opiniones políticas, sexo o condición, o con la intención de someterla a cualquier otra forma de discriminación, o que cualquiera de esas razones podría resultar perjudicial para la situación de dicha persona;

g) cuando se trate de solicitudes que supongan la aplicación de medidas coercitivas, si los actos supuestamente cometidos u omitidos no son constitutivos de delito conforme a la legislación de la Parte requerida.

2.- La Parte requerida podrá denegar la asistencia si la Parte requirente no puede cumplir las condiciones estipuladas referentes a la confidencialidad o las limitaciones en cuanto al uso de material facilitado, a tenor de lo previsto en este Artículo.

3.- Antes de denegar la solicitud de conformidad con las disposiciones del presente Artículo, la Autoridad Central de la Parte requerida consultará con la Autoridad Central de la Parte requirente para determinar si la asistencia puede ofrecerse con sujeción a las condiciones que considere necesarias. Si la Parte

requirente acepta la asistencia sujeta a dichas condiciones, deberá cumplir las mismas.

4.- Si la Autoridad Central de la Parte requerida deniega o aplaza la asistencia en virtud de las disposiciones del presente Artículo, deberá comunicar a la Autoridad Central de la Parte requirente las causas de la denegación.

ARTÍCULO 5

Forma y contenido de las solicitudes

1.- Las solicitudes de asistencia deberán formularse por escrito, salvo si la Autoridad Central de la Parte requerida acepta las solicitudes con otra forma distinta en casos de urgencia. Si la solicitud no se ha formulado por escrito, deberá confirmarse por escrito en los diez días posteriores, salvo pacto en contrario de las Partes.

2.- Las solicitudes deberán contener las siguientes indicaciones:

a) el nombre de la autoridad que efectúa la investigación, las actuaciones o el procedimiento a que se refiere la solicitud;

b) la descripción del asunto y naturaleza de la investigación, procedimiento o diligencias, incluidos los delitos relacionados con el asunto;

c) la descripción de las pruebas, la información u otra asistencia solicitada.

d) la descripción de la finalidad para la que se realiza la solicitud de asistencia en lo que respecta a las pruebas, la información u otra asistencia solicitada.

e) los textos legales en los que se fundamentan la investigación o las actuaciones.

3.- Siempre que sea posible y necesario, las solicitudes deberán contener además:

a) la información relativa a la identidad y paradero de la persona de la que se piden pruebas;

b) la información sobre la identidad y paradero de la persona a la que se debe entregar la notificación, su relación con el procedimiento y la forma en que haya de realizarse la notificación;

c) la información sobre la identidad y el lugar en el que se sospecha que está la persona o el objeto;

d) la descripción precisa del lugar o de la persona a quien deba registrase y de los objetos que deban embargarse;

e) la descripción de la forma en que se vayan a tomar y registrar el testimonio o la declaración;

f) la descripción del testimonio o la declaración solicitados junto con la lista de preguntas que deban formularse al testigo;

g) la descripción de todo procedimiento especial que se siga en la ejecución de la solicitud, siempre que no contravenga la legislación de la Parte requerida;

h) la información relativa a los gastos e indemnizaciones a que tiene derecho la persona cuya comparecencia se solicita en la Parte requirente;

i) la mención de las autoridades de la Parte requirente que participarán en la ejecución de la solicitud en la Parte requerida;

j) cualquier otra información que se estime pueda resultar útil a la Parte requerida para la ejecución de la solicitud de asistencia.

ARTÍCULO 6

Ejecución de las solicitudes

1.- La Autoridad Central de la Parte requerida ejecutará la solicitud transmitiéndola a las autoridades competentes para su cumplimiento. Dichas autoridades harán todo lo posible por ejecutar la solicitud. La autoridad judicial de la Parte requerida dictará órdenes de comparecencia, órdenes de registro o cualquier otra medida necesaria para la ejecución de la solicitud.

2.- Las solicitudes se ejecutarán de conformidad con la legislación de la Parte requerida cuando ni las disposiciones del presente Convenio ni la solicitud especifiquen un procedimiento concreto. Se seguirán los procedimientos especificados en la solicitud, siempre que no contravengan la legislación de la Parte requerida.

3.- Si la Autoridad Central de la Parte requerida determina que la ejecución de la solicitud puede interferir en cualquier investigación, procedimiento o diligencias en curso en esa Parte, o que es preciso someter dicha ejecución a determinadas condiciones que se consideran necesarias, la Autoridad Central de la Parte requerida deberá consultar con la Autoridad Central de la Parte requirente. Si la Parte requirente acepta la asistencia sujeta a las condiciones especificadas por la Parte requerida, deberá someterse a dichas condiciones.

4.- A solicitud de la Autoridad Central de la Parte requirente, la Parte requerida

hará todo lo posible por mantener la confidencialidad de la solicitud y su contenido, los documentos justificativos y el resultado de las solicitudes. En el caso de que no se pueda ejecutar la solicitud sin quebrantar dicha confidencialidad, la Autoridad Central de la Parte requerida deberá comunicarlo a la Autoridad Central de la Parte requirente, la cual decidirá entonces si la solicitud debe, no obstante, cumplimentarse.

5.- La Autoridad Central de la Parte requerida responderá a las solicitudes razonables de la Autoridad Central de la Parte requirente sobre el estado en que se encuentra la ejecución de una solicitud.

6.- La Autoridad Central de la Parte requerida deberá informar a la Autoridad Central de la Parte requirente del resultado de la ejecución de la solicitud. En el caso de que la solicitud se deniegue, se demore o se aplace, la Autoridad Central de la Parte requerida deberá informar a la Autoridad Central de la Parte requirente de las causas de la denegación, la demora o el aplazamiento de la misma.

ARTÍCULO 7

Gastos

1.- La Parte requerida asumirá todos los gastos relacionados con la ejecución de la solicitud. La Parte requirente pagará los honorarios de los peritos, los gastos de traducción y trascripción, los gastos extraordinarios dimanantes de la aplicación de un procedimiento especial y las dietas y gastos relacionados con los desplazamientos de personas realizados dentro del territorio de la Parte requerida en beneficio de la Parte requirente, o bien de conformidad con los Artículos 11 y 12 del presente Convenio.

2.- Si durante la ejecución de la solicitud se pusiera de manifiesto que su ejecución completa conllevará gastos de naturaleza extraordinaria, las

Autoridades Centrales de las Partes realizarán consultas para determinar los términos y condiciones en los que pueda proseguir la ejecución.

ARTÍCULO 8

Límites de uso

1.- La Autoridad Central de la Parte requerida podrá solicitar a la Parte requirente que no utilice la información ni las pruebas que se hayan obtenido en virtud del presente Convenio en ninguna investigación, procedimiento o diligencias distintos de los mencionados en la solicitud, excepto con el consentimiento previo de la Autoridad Central de la Parte requerida. Si la Parte requerida realiza esta solicitud, la Parte requirente deberá someterse a dichas condiciones.

2.- La Autoridad Central de la Parte requerida podrá solicitar a la Parte requirente que mantenga la confidencialidad de la información o de las pruebas proporcionadas en virtud del presente Convenio, o que las utilice de conformidad con los términos y condiciones establecidos por la Parte requerida. Si la Parte requerida realiza esta solicitud, la Parte requirente deberá someterse a dichas condiciones.

3.- La información o las pruebas que la Parte requirente haya hecho públicas de una forma que sea compatible con los apartados 1 y 2 del presente Artículo podrán utilizarse posteriormente para cualquier fin.

ARTÍCULO 9

Testimonio o pruebas en la Parte requerida

1.- Toda persona que se encuentre en el territorio de la Parte requerida y a la que se solicite la presentación de pruebas de conformidad con las disposiciones del presente Convenio será obligada, si fuera necesario, a comparecer y prestar

declaración o presentar elementos de prueba, incluidos documentos o registros, a tenor de la legislación de la Parte mencionada. La Parte requerida procederá a citar a la persona para comparecer conforme a sus disposiciones legislativas en la materia.

2.- La autoridad competente de la Parte requerida podrá permitir, bajo su supervisión, la presencia de las autoridades de la Parte requirente mencionadas en la solicitud durante la ejecución de la misma. La comparecencia se desarrollará de acuerdo con los procedimientos indicados en las disposiciones de la legislación de la Parte requerida, o de la forma que solicite la Parte requirente.

3.- En el caso a que se refiere el apartado anterior, se informará con la antelación suficiente a la Parte requirente del lugar y la fecha en que tendrá lugar la asistencia solicitada. Cuando proceda, las autoridades competentes se consultarán, a través de sus Autoridades Centrales, para fijar una fecha que resulte idónea para las autoridades de ambas Partes.

4.- Si la persona a que se refiere el apartado 1 alega inmunidad, privilegio o incapacidad al amparo de la legislación nacional de la Parte requerida, la autoridad competente de esta última resolverá al respecto antes de ejecutar la solicitud e informará de su resolución a la Parte requirente a través de su Autoridad Central.

5.- Si la persona a que se refiere el apartado 1 alega inmunidad, privilegio o incapacidad al amparo de la legislación nacional de la Parte requirente, la autoridad competente de la Parte requerida notificará a la Autoridad Central de la Parte requirente tal alegación para que resuelva al respecto antes de la práctica del testimonio o la prueba.

6.- Las pruebas obtenidas o el testimonio tomado en la Parte requerida con

arreglo al presente Artículo se autenticarán, a solicitud de la Parte requirente, con arreglo a los procedimientos legales establecidos en la Parte requerida.

ARTÍCULO 10

Suministro de documentos y registros

1.- La Parte requerida proporcionará a la Parte requirente copias de los documentos y registros en la medida en que estén disponibles al público.

2.- La Parte requerida podrá proporcionar a la Parte requirente copias de cualquier otro documento o registro no mencionado en el apartado 1 del presente Artículo, salvo si dichos documentos y registros afectan a la seguridad nacional.

ARTÍCULO 11

Testimonio fuera de la Parte requerida

1.- Si la Parte requirente solicita la comparecencia en su territorio de una persona que se encuentra en el territorio de la Parte requerida, ésta deberá invitar a dicha persona a que comparezca para prestar testimonio, si así lo desea. La Autoridad Central de la Parte requerida deberá informar a la Autoridad Central de la Parte requirente de las acciones realizadas a tal efecto.

2.- La Parte requirente deberá indicar en qué medida sufragará los gastos de esa persona. La persona que acepte comparecer podrá solicitar de la Parte requirente un adelanto para el pago de dichos gastos. Dicho adelanto podrá realizarse por medio de la Embajada o del Consulado de la Parte requirente.

3.- La persona que comparezca en el territorio de la Parte requirente, de conformidad con las disposiciones del presente Artículo, no podrá ser objeto de notificación judicial, detención o restricción alguna de su libertad personal por

hechos o condenas anteriores a su abandono del territorio de la Parte requerida. Asimismo, tampoco se podrá perseguir, detener ni sancionar a dicha persona por razón de su testimonio.

4.- Si la persona que comparece tuviera libertad y medios para abandonar el territorio de la Parte requirente y no lo hiciera durante los treinta días siguientes a habérsele comunicado que ya no es necesaria su presencia, o si la persona se marchara y regresara voluntariamente, podría ser juzgada por otros delitos. Dicho periodo de tiempo no incluirá el periodo en el que la persona no hubiese abandonado el territorio de la Parte requirente por causas ajenas a su voluntad.

ARTÍCULO 12

Traslado de personas detenidas

1.- Cualquier persona detenida en la Parte requerida podrá ser trasladada temporalmente a la custodia de la Parte requirente con fines de asistencia para ofrecer pruebas, de conformidad con el presente Convenio, siempre que la persona en cuestión consienta en ello y que las Autoridades Centrales de las dos Partes así lo acuerden.

2.- El traslado podrá denegarse cuando la presencia de la persona detenida sea necesaria en una causa penal en curso en el territorio de la Parte requerida, cuando el traslado pueda suponer la prolongación de la detención o cuando, por cualquier otra causa, la autoridad central de la Parte requerida considere improcedente dicho traslado.

3.- Las autoridades de la Parte requirente mantendrán detenida a la persona trasladada durante la totalidad del tiempo que se encuentre en su territorio. El período de detención en la Parte requirente se computará como detención provisional previa al juicio o como parte de la pena que deba cumplirse. Si las

autoridades de la Parte requerida comunican que no es necesario que la persona siga detenida, ésta será puesta en libertad de inmediato y se estará a lo previsto en la regla general establecida en los apartados 3 y 4 del Artículo 11 del presente Convenio.

4.- Las autoridades de la Parte requirente devolverán a la persona objeto de traslado en el plazo señalado por la Parte requerida y, en todo caso, tan pronto como la presencia de dicha persona en el territorio de la Parte requirente ya no sea necesaria.

ARTÍCULO 13

Tránsito de personas detenidas

1.- La Parte requerida podrá permitir el tránsito, a través de su territorio y hacia el de la Parte requirente, de la persona detenida cuya comparecencia haya solicitado la Parte requirente.

2.- La Parte requerida estará facultada para mantener a la persona detenida durante el tránsito.

ARTÍCULO 14

Localización e identificación de personas o de objetos

Si la Parte requirente solicita la localización o la identificación de personas u objetos en la Parte requerida, siempre que así lo exija una solicitud de pruebas de carácter más general, la Parte requerida hará todo lo posible para determinar su paradero o identidad de conformidad con su legislación.

ARTÍCULO 15

Notificación de documentos

1.- La Parte requerida se esforzará por notificar todo documento que guarde relación en todo o en parte con una solicitud de asistencia formulada por la Parte requirente al amparo del presente Convenio.

2.- La Parte requirente trasladará las solicitudes de notificación de documentos que requieran la comparecencia de una persona ante una autoridad en la Parte requirente con una antelación razonable a la fecha prevista para la comparecencia.

3.- La Parte requerida deberá devolver a la Parte requirente un comprobante de la notificación según se especifique en la solicitud.

4.- La notificación de documentos se realizará conforme a lo previsto en la legislación de la Parte requerida, o de la manera que solicite la Parte requirente, siempre y cuando no sea incompatible con dicha legislación.

ARTÍCULO 16

Videoconferencia

Las Partes podrán convenir que se deduzca testimonio por videoconferencia, de conformidad con los requisitos especificados en cada caso.

ARTÍCULO 17

Intercambio espontáneo de información

1. Sin que medie solicitud previa, las Partes podrán intercambiar información relativa a hechos delictivos cuando estimen que puede resultar de utilidad en la

incoación o realización de investigaciones o actuaciones.

2. La Parte que facilite la información podrá imponer condiciones sobre el empleo de la misma por la Parte receptora que, al aceptarla, se comprometerá a respetar dichas condiciones.

ARTÍCULO 18

Registro y decomiso

1.- La Parte requerida, de conformidad con su legislación nacional, deberá ejecutar las solicitudes de registro, decomiso y entrega de cualquier objeto relacionado con el delito sujeto a investigación en la Parte requirente, siempre que su posesión no constituya un delito en la Parte requerida.

2.- Todo funcionario encargado de custodiar un objeto decomisado deberá cumplimentar el formulario destinado a tal efecto, de conformidad con los procedimientos legales vigentes en la Parte requerida, para certificar la identidad y el estado del objeto, así como su descripción, cantidad, peso y número, si fuera posible.

3.- La Autoridad Central de la Parte requerida podrá exigir que la Parte requirente acepte los términos y condiciones que considere necesarios para proteger los intereses de terceros en el traslado del objeto.

ARTÍCULO 19

Devolución de los objetos

La Autoridad Central de la Parte requirente deberá devolver todos los objetos, incluidos los documentos y registros, que se le hayan facilitado en ejecución de la solicitud con arreglo al presente Convenio, si la Autoridad Central de la Parte

requerida así lo solicita.

ARTÍCULO 20

Asistencia en procedimientos de incautación

1.- Si la Autoridad Central de una de las Partes tiene conocimiento de la existencia de productos o instrumentos de un delito en el territorio de la otra Parte, que pueden ser objeto de incautación o decomiso con arreglo a la legislación nacional de esa Parte, podrá informar de ello a la Autoridad Central de la otra Parte. Si esa otra Parte tiene jurisdicción al respecto, podrá comunicar esa información a sus autoridades para que adopten una decisión, y dichas autoridades emitirán tal decisión de conformidad con la legislación e informarán a la otra Parte de las medidas adoptadas.

2.- Cada Parte asistirá a la otra, en la medida en que lo permita su legislación, en los procedimientos relacionados con la incautación de los productos e instrumentos de los delitos, la restitución a las víctimas y su indemnización.

3.- La Parte que tenga bajo su custodia los productos o instrumentos de los delitos dispondrá de los mismos de conformidad con su legislación. Cada Parte podrá transferir a la otra Parte la totalidad o una parte de esos bienes, o el producto de su venta, en la medida en que lo permita la legislación de la Parte que realiza la transferencia y en las condiciones que la misma considere oportunas.

ARTÍCULO 21

Reparto de activos confiscados o sus fondos equivalentes

1.- Cuando una Parte ("la Parte poseedora") esté en posesión de activos confiscados y considere que la otra Parte ("la Parte cooperadora") ha ofrecido su

cooperación al respecto, la Parte poseedora, a su entera discreción y de conformidad con su legislación, podrá compartir dichos activos, o sus fondos equivalentes, con la Parte cooperadora.

2.- La petición de reparto se presentará en el plazo de un año desde la fecha de la orden definitiva de confiscación, a menos que las Partes acuerden otra cosa en casos excepcionales.

3.- Salvo pacto en contrario, si la Parte poseedora transfiere cualquier cantidad conforme a lo dispuesto en este Artículo, no podrá imponer a la Parte cooperadora ninguna condición en cuanto al uso de dicha cantidad; en particular, no podrá exigirle que reparta la cantidad con ningún otro Estado, organización o individuo.

ARTÍCULO 22

Relación con otros convenios

La asistencia y los procedimientos establecidos en el presente Convenio no eximirán a las Partes de sus compromisos derivados de otros acuerdos internacionales aplicables.

ARTÍCULO 23

Solución de controversias

Toda controversia dimanante de la interpretación o aplicación del presente Convenio se resolverá mediante consulta entre las Partes, por vía diplomática, si las Autoridades Centrales de las Partes no han logrado llegar a un acuerdo por sí mismas.

ARTÍCULO 24

Entrada en vigor, duración y denuncia

1.- El presente Convenio estará sujeto a ratificación y las Partes se intercambiarán los instrumentos de ratificación. El Convenio entrará en vigor el día trigésimo después de la fecha de intercambio de dichos instrumentos.

2.- Cada Parte podrá denunciar el Convenio mediante notificación por escrito por vía diplomática en cualquier momento. La denuncia surtirá efecto seis meses después de la fecha de dicha notificación. No obstante, la denuncia del Convenio no afectará a los procedimientos ya iniciados, hasta la conclusión de los mismos.

3.- El presente Convenio podrá enmendarse por mutuo consentimiento de ambas Partes, en cuyo caso se aplicará lo dispuesto en el apartado 1.

EN FE DE LO CUAL, los abajo firmantes, debidamente autorizados a tal efecto por sus respectivos Gobiernos, firman el presente Convenio.

Hecho en Madrid, el 24 de noviembre de 2009, por duplicado, en español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos.

POR EL REINO DE ESPAÑA

Francisco Caamaño Domínguez
Ministro de Justicia

POR LOS EMIRATOS ÁRABES UNIDOS

Dr. Hadef Bin Jouan Al Dhaheri
Ministro de Justicia

[TRANSLATION – TRADUCTION]

TRAITE D'ENTRAIDE JUDICIAIRE EN MATIERE PENALE ENTRE LES ÉMIRATS ARABES UNIS ET LE ROYAUME D'ESPAGNE

Les Émirats arabes unis et le Royaume d'Espagne (ci-après dénommés « les Parties »),

Guidés par les relations d'amitié qui existent entre les deux pays,

Reconnaissant la nécessité de faciliter dans la plus large mesure possible l'entraide judiciaire en matière pénale,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Dispositions générales

Les Parties s'accordent, conformément aux dispositions du présent Traité, l'entraide judiciaire en matière pénale la plus large possible.

L'Autorité centrale de chacune des Parties envoie et reçoit les demandes par la voie diplomatique en vertu du présent Traité :

S'agissant de l'État des Émirats arabes unis, l'Autorité centrale sera le Ministère de la justice.

S'agissant du Royaume d'Espagne, l'Autorité centrale sera le Ministère de la justice.

Aux fins du présent Traité, les Autorités centrales peuvent communiquer directement entre elles et font tout leur possible pour utiliser les nouvelles technologies en vue de résoudre les problèmes qui peuvent surgir lors du traitement des demandes d'assistance.

Dans leurs communications, les Autorités centrales peuvent utiliser la langue anglaise. Les demandes d'assistance, ainsi que les pièces justificatives, seront accompagnés d'une traduction dans la langue officielle de la Partie requise ou dans la langue anglaise.

Article 2. Communication

Les Parties peuvent échanger des informations concernant les lois en vigueur et la pratique judiciaire dans leurs pays respectifs touchant l'application du présent Traité.

Article 3. Portée de l'assistance

1. Les Parties se prêtent mutuellement assistance, conformément aux dispositions du présent Traité, à l'égard d'enquêtes, de poursuites et de procédures en matière pénale qui entrent dans le champ de compétence de l'autorité judiciaire de la Partie requérante au moment où la demande d'assistance est introduite.

L'assistance inclut :

a) La prise de témoignages ou de dépositions de personnes, y compris par vidéo-conférence ou par liaison télévisuelle, conformément à la législation de la Partie requise;

b) La remise de documents, de dossiers et d'objets;

c) La recherche ou l'identification des personnes ou des objets lorsque ceux-ci s'inscrivent dans le cadre d'une demande plus étendue consistant à obtenir des éléments de preuve;

d) La notification d'actes judicaires;

e) Le transfert d'individus en détention provisoire aux fins de témoignage;

f) L'exécution des demandes de perquisition et de saisie;

g) La confiscation de revenus provenant d'activités criminelles et des instruments du crime;

h) La convocation des témoins, experts et défendeurs de façon à ce qu'ils puissent comparaître de leur plein gré afin de porter assistance dans la Partie requise;

i) Le suivi, le gel, la saisie et la confiscation des revenus des activités criminelles et des instruments du crime;

k) Le partage des avoirs confisqués ou de leur équivalent en numéraire;

l) Le partage de renseignements relatifs aux actes criminels et le dépôt des procédures pénales dans la Partie requise;

m) Le partage des renseignements relatifs aux casiers judiciaires et aux jugements rendus à l'encontre de ressortissants de l'autre Partie;

n) Toute autre forme de coopération qui ne soit pas contraire à la législation de la Partie requise entrant dans le champ d'application du présent Traité.

Article 4. Refus d'assistance

L'Autorité centrale de la Partie requise peut refuser son assistance si :

a) La demande concerne une infraction au regard du droit militaire qui n'est pas une infraction au regard du droit pénal ordinaire dans la Partie requise;

b) Le fait de donner suite à la demande porte atteinte à sa souveraineté, sa sécurité, son ordre public ou à d'autres de ses intérêts essentiels;

c) L'infraction pour laquelle l'assistance est demandée est considérée par la Partie requise comme une infraction politique. Aux fins de l'application des dispositions du présent Traité, ne sont pas considérées comme des infractions politiques :

i) L'attentat contre la vie d'un chef d'État ou de gouvernement de l'une ou l'autre des Parties ou d'un membre de sa famille, ou d'un membre du conseil suprême de l'État des Émirats arabes unis, ou d'un membre de sa famille;

ii) Toute infraction se rapportant au terrorisme, et toute infraction entrant dans le champ d'application d'une convention internationale multilatérale à laquelle les deux Parties sont parties et qui oblige les Par-

ties à extrader la personne réclamée ou à soumettre son cas à ses autorités compétentes afin de la traduire en justice.

d) La demande n'est pas faite conformément aux dispositions du présent Traité;

e) La demande concerne une infraction qui fait l'objet d'une enquête ou de procédures, ou un jugement définitif a été prononcé dans la Partie requise à l'égard de cette infraction en vertu de sa propre juridiction;

f) Il existe suffisamment de raisons de penser que la demande d'assistance est introduite en vue d'enquêter sur une personne ou de la poursuivre en raison de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son origine ethnique, de ses opinions politiques, de son sexe ou de sa condition, ou avec l'intention de soumettre cette personne à une toute autre forme de discrimination, ou pour un quelconque de ces motifs rendant la situation d'une telle personne préjudiciable;

g) Les actes présumés, dans le cas où la demande entraîne des mesures de coercition, qu'ils aient été omis ou commis, ne constituent pas une infraction au regard de la législation de la Partie requise.

2. La Partie requise peut refuser son assistance si la Partie requérante ne peut observer les conditions spécifiées dans les termes du présent article concernant la confidentialité ou les restrictions d'utilisation des éléments fournis.

3. Avant de refuser son assistance en application des dispositions du présent article, l'Autorité centrale de la Partie requise se concerte avec l'Autorité centrale de la Partie requérante pour examiner si elle ne pourrait pas consentir aux conditions qu'elle juge nécessaires. Si la Partie requérante souscrit à ces conditions, elle est tenue de les observer.

4. Si l'Autorité centrale de la Partie requise refuse ou reporte la demande d'assistance en application des dispositions du présent article, elle informera l'Autorité centrale de la Partie requérante des motifs de son refus.

Article 5. Forme et contenu des demandes

1. La demande d'assistance se fait par écrit, mais l'Autorité centrale de la Partie requise peut accepter une demande sous une autre forme dans les situations urgentes. Si la demande n'est pas faite par écrit, elle doit être confirmée par écrit dans les dix jours qui suivent, à moins que les Parties n'en conviennent autrement.

2. Chaque demande devra contenir :

a) Le nom de l'autorité chargée de mener l'enquête, la poursuite ou les procédures visées par la demande;

b) Un exposé de l'objet et de la nature de l'enquête, de la poursuite ou des procédures, y compris les infractions qui se rapportent à l'affaire;

c) Une description des éléments de preuve, des renseignements demandés ou de toute autre forme d'assistance réclamée;

d) Un exposé du but dans lequel les éléments de preuve, les renseignements ou toute autre forme d'assistance sont demandés;

e) Les textes de loi sur lesquels l'enquête ou la poursuite est fondée.

3. Dans la mesure du possible, une demande doit aussi comporter :

a) Des renseignements sur l'identité de la personne auprès de laquelle des éléments de preuve sont recherchés;

b) Des renseignements sur l'identité de toute personne à qui un document doit être signifié et la manière dont la signification du document doit être effectuée, ainsi que sur le lieu où elle se trouve;

c) Des renseignements sur l'identité de l'individu ou l'objet recherché et le lieu où il est susceptible de se trouver;

d) Une description précise de la personne et du lieu devant faire l'objet d'une perquisition et des objets à saisir;

e) Une description de la manière dont un témoignage ou une déposition doivent être recueillis et enregistrés;

f) Une description du témoignage ou de la déposition recherchés, y compris une liste de questions à poser à une personne;

g) La description de toute démarche particulière à suivre pour satisfaire à la demande dans la mesure où elle ne va pas à l'encontre de la législation de la Partie requise;

h) L'indication des indemnités et remboursement de frais auxquels aura droit une personne invitée à comparaître dans la Partie requérante;

i) Des indications sur les autorités de la Partie requérante qui participeront à l'exécution de la demande dans la Partie requise;

j) Toutes autres informations qui pourront être portées à l'attention de la Partie requise et de nature à lui faciliter les choses pour honorer la demande.

Article 6. Exécutions des demandes

1. L'Autorité centrale de la Partie requise exécute la demande et la transmet à l'autorité compétente. Ladite autorité compétente fait tout ce qui est en son pouvoir pour donner satisfaction à la demande. L'autorité judiciaire de la Partie requise a le pouvoir de décerner des citations à comparaître, des mandats de perquisition et autres ordonnances nécessaires pour l'exécution la demande.

2. Il sera donné suite aux demandes conformément à la législation de la Partie requise, sauf disposition contraire du présent Traité, ou à moins que la demande ne précise des modalités particulières. Les modalités d'exécution spécifiées dans la demande seront toutefois respectées dans la mesure où elles ne vont pas à l'encontre de la législation de la Partie requise.

3. Si l'Autorité centrale de la Partie requise estime que l'exécution d'une demande est de nature à empiéter sur une enquête en cours, une action pénale ou des poursuites en justice dans cette Partie, ou qu'elle subordonne l'exécution de la demande à des conditions jugées nécessaires, l'Autorité centrale de la Partie requise se concerte avec l'Autorité centrale de la Partie requérante. Si la Partie requérante accepte l'assistance sous les conditions spécifiées par la Partie requise, elle sera tenue de s'y tenir.

4. La Partie requise fera tout ce qui est en son pouvoir pour préserver la confidentialité de la demande, de son contenu, des pièces justificatives, ainsi que des résultats de

la demande, si l'Autorité centrale de la Partie requérante exige qu'il en soit ainsi. S'il n'est pas possible d'exécuter la demande sans enfreindre cette obligation de confidentialité, l'Autorité centrale de la Partie requise en informera l'Autorité centrale de la Partie requérante, laquelle décidera alors si une suite doit néanmoins être ou non donnée à la demande.

5. L'Autorité centrale de la Partie requise répondra aux demandes raisonnables faites par l'Autorité centrale de la Partie requérante afin de connaître l'état d'avancement des mesures prises pour honorer la demande.

6. L'Autorité centrale de la Partie requise informera l'Autorité centrale de la Partie requérante du résultat des mesures prises pour exécuter la demande. Si la demande est refusée ou reportée, l'Autorité centrale de la Partie requise informera l'Autorité centrale de la Partie requérante des motifs de ce refus, retard ou report.

Article 7. Frais

1. La Partie requise paie l'ensemble des dépenses engagées pour exécuter une demande et la Partie requérante paie les honoraires des témoins experts, les dépenses de traduction et de transcription; les frais exceptionnels découlant de l'utilisation de modalités spéciales, et les indemnités et frais de déplacement des personnes voyageant dans la Partie requise pour la Partie requérante ou conformément aux articles 11 et 12 du présent Traité.

2. Si, pendant la période prévue pour exécuter la demande, il appert que les opérations d'assistance donneront lieu à des dépenses à caractère exceptionnel, les Autorités centrales se consulteront pour déterminer les conditions dans lesquelles ces opérations pourront se poursuivre.

Article 8. Limites d'utilisation

1. L'Autorité centrale de la Partie requise peut demander à la Partie requérante de ne pas utiliser des renseignements ou des éléments de preuve obtenus dans le cadre du présent Traité dans une enquête, une action pénale ou des poursuites en justice, autres que ceux ou celles décrits dans la demande, sans l'accord préalable de l'Autorité centrale de la Partie requise. Si la Partie requise fait une telle demande, la Partie requérante sera tenue d'observer ces conditions.

2. L'Autorité centrale de la Partie requise peut exiger que les renseignements ou les éléments de preuve fournis dans le cadre du présent Traité soient gardés confidentiels ou qu'ils ne soient utilisés que dans les conditions qu'elle pourra spécifier. Si la Partie requise fait une telle demande, la Partie requérante sera tenue d'observer ces conditions.

3. Les informations ou les éléments de preuve ayant été rendus publics dans le pays de la Partie requérante d'une manière qui n'est pas compatible avec les paragraphes 1 et 2 du présent article pourront, à toutes fins utiles, être utilisés par la suite.

Article 9. Déposition de témoins et production de pièces dans la Partie requise

1. Toute personne présente dans la Partie requise qui sera appelée à produire des éléments de preuve en vertu des dispositions du présent Traité pourra être tenue, en cas de besoin, de comparaître afin de témoigner ou de produire des objets, y compris des documents et des dossiers, conformément à la législation de la Partie en question. La Partie requise enverra à la personne une citation à comparaître conformément à sa législation en la matière.

2. L'autorité compétente de la Partie requise peut autoriser, sous sa supervision, la présence des autorités de la Partie requérante mentionnées dans la demande pendant l'exécution des procédures. La comparution aura lieu conformément aux procédures prescrites par la législation de la Partie requise ou conformément à la manière spécifique exigée par la Partie requérante.

3. Dans le cas visé au précédent paragraphe, la Partie requérante sera informée suffisamment à l'avance du lieu de la date à laquelle l'assistance demandée sera fournie. Si nécessaire, les autorités compétentes se consultent par l'entremise de leurs Autorités centrales afin d'établir une date qui convienne aux autorités compétentes des deux Parties.

4. Si la personne visée au paragraphe 1 fait valoir une immunité, un privilège ou une incapacité prévus par la législation de la Partie requise, l'autorité compétente de la Partie requise prendra une décision à ce sujet avant qu'il ne soit donné suite à la demande, et informera la Partie requérante de sa décision par l'entremise de son Autorité centrale.

5. Si la personne visée au paragraphe 1 fait valoir une immunité, une incapacité ou un privilège prévus par la législation de la Partie requérante, l'Autorité centrale de la Partie requise en informe l'Autorité centrale de la Partie requérante afin que celle-ci prenne une décision à ce sujet avant que le témoignage ne soit recueilli ou l'élément de preuve déposé.

6. Les éléments de preuve qui ont été produits dans la Partie requise ou qui ont fait l'objet d'un témoignage recueilli en application du présent article à la demande de la Partie requérante seront authentifiés conformément aux procédures juridiques menées dans la Partie requise.

Article 10. Production de documents et de pièces

1. La Partie requise fournit des copies de documents et de pièces dans la mesure où ils sont disponibles au public.

2. La Partie requise peut fournir à la Partie requérante des copies de tout autre document ou pièce qui ne sont pas spécifiés au paragraphe 1 du présent article, sauf si lesdits documents et pièces ont trait à la sécurité nationale.

Article 11. Témoignage en dehors de la Partie requise

1. Lorsque la Partie requérante exige qu'une personne présente dans la Partie requise comparaisse dans la Partie requérante, la Partie requise invite ladite personne appe-

lée à témoigner à le faire, si elle le désire. L'Autorité centrale de la Partie requise informera l'Autorité centrale de la Partie requérante des mesures prises à cet égard.

2. La Partie requérante précise la mesure dans laquelle les frais des personnes seront pris en charge. Une personne qui accepte de comparaître peut demander à la Partie requérante de lui verser une avance en vue de couvrir ces frais. Cette avance peut être versée par l'entremise de l'ambassade ou du consulat de la Partie requérante.

3. La personne comparaissant dans la Partie requérante en application des dispositions du présent article ne fera pas l'objet d'une assignation, d'une détention ou d'une quelconque restriction de ses libertés individuelles pour des condamnations ou faits antérieurs à son départ du territoire de la Partie requise, de même que la personne ne sera ni poursuivie, ni incarcérée ni sanctionnée en raison de son témoignage.

4. Si la personne comparaissant dans la Partie requérante avait la liberté et les moyens de quitter la Partie requérante et ne l'a pas fait dans les trente jours qui suivent la notification officielle du fait que sa présence n'est plus requise ou si la personne a quitté le territoire de la Partie requérante pour y être ensuite revenue volontairement, elle peut être jugée pour les autres infractions. Ce délai n'inclut pas la période pendant laquelle la personne n'a pu quitter le territoire pour des raisons indépendantes de sa volonté.

Article 12. Transfèrement de détenus

1. Toute personne détenue de la Partie requise peut être provisoirement transférée sous la garde de la Partie requérante aux fins de l'assistance prévue par le présent Traité afin de faire une déposition, si la personne réclamée y consent et que les Autorités centrales des Parties en conviennent.

2. Le transfert peut être refusé lorsque la présence de la personne détenue est requise dans un procès en cours sur le territoire de la Partie requise, lorsque le transfèrement peut entraîner une prolongation de la détention, ou lorsque pour une quelconque autre raison l'Autorité centrale de la Partie requise estime le transfèrement inapproprié.

3. Les autorités de la Partie requérante maintiennent en détention la personne transférée pendant toute la durée de son séjour dans leur territoire. La période de détention dans la Partie requérante est calculée en termes de détention provisoire ou d'exécution de la peine. Si les autorités de la Partie requise informent que la personne ne doit plus être maintenue en détention, celle-ci est libérée sans délai et la règle générale établie aux paragraphes 3 et 4 de l'article 11 du présent article s'applique.

4. Les autorités de la Partie requérante renvoient la personne transférée dans le délai établi par la Partie requise et, dans tous les cas, dès que la présence de ladite personne n'est plus requise sur le territoire de la Partie requérante.

Article 13. Transit des personnes en garde à vue

1. La Partie requise peut autoriser le transit à travers son territoire d'une personne en garde à vue dont la comparution a été demandée par la Partie requérante.

2. La Partie requise a l'autorité pour placer la personne en garde à vue durant le transit.

Article 14. Localisation ou identification de personnes ou d'objets

Si elle cherche à localiser ou à identifier des personnes ou des objets dans la Partie requise, la Partie requérante fera tout ce qui est en son pouvoir pour déterminer le lieu ou l'identité conformément à sa législation lorsque ce lieu ou cette identité font partie d'une demande plus large d'éléments de preuve.

Article 15. Signification d'actes de procédure et de décisions judiciaires

1. La Partie requise fera tout ce qui est en son pouvoir pour assurer la signification des documents se rapportant en tout ou en partie à une quelconque demande d'assistance faite par la Partie requérante en vertu des dispositions du présent Traité.

2. La Partie requérante transmettra toute demande de signification d'un document exigeant la comparution d'une personne devant une autorité dans la Partie requérante dans des délais raisonnables avant la date prévue de comparution.

3. La Partie requise renverra une pièce attestant que la signification a été faite de la manière spécifiée dans la demande.

4. La signification de documents sera faite conformément à la manière spécifiée dans la législation de la Partie requise, ou conformément à la manière requise par la Partie requérante, dans la mesure où elle n'est pas incompatible avec ladite législation.

Article 16. Vidéoconférence

Les Parties peuvent convenir d'obtenir des témoignages par vidéoconférence, conformément aux conditions spécifiées dans chacun des cas.

Article 17. Échange spontané de renseignements

1. Les Parties peuvent, sans demande préalable, échanger des renseignements concernant des infractions si elles estiment que ces renseignements peuvent s'avérer utiles pour entreprendre ou mener une enquête ou une procédure.

2. La Partie qui fournit les renseignements peut imposer des conditions concernant l'utilisation qu'il en sera fait par la Partie destinataire. En acceptant lesdits renseignements, la Partie destinataire s'engage à respecter ces conditions.

Article 18. Perquisition et saisie

1. La Partie requise donnera suite à une demande conformément à sa législation se rapportant à la perquisition, la saisie et le transfert de tout objet lié à l'infraction pour laquelle une enquête est menée dans la Partie requérante, si sa possession ne constitue pas une infraction dans la Partie requise.

2. Tout fonctionnaire qui aura sous sa garde un objet saisi remplira le formulaire spécifié conformément aux procédures prescrites par la Partie requise afin de certifier

l'identité et l'état de l'objet, sa description, la quantité dans laquelle il est fourni, son poids et son numéro, si possible.

3. L'Autorité centrale de la Partie requise pourra exiger que la Partie requérante accepte les conditions jugées nécessaires pour protéger les intérêts des tiers dans l'objet à transférer.

Article 19. Restitution d'objets

L'Autorité centrale de la Partie requérante renverra tous les objets qui lui auront été remis, y compris les documents et pièces, pour satisfaire à une demande en vertu du présent Traité si l'Autorité centrale de la Partie requise l'exige.

Article 20. Assistance en matière de confiscation

1. Si l'Autorité centrale de l'une des Parties apprend que le produit du délit ou les instruments des crimes se trouvent sur le territoire de l'autre Partie et peuvent être confisqués ou faire l'objet d'une saisie au regard de la législation de cette Partie, elle pourra en informer l'Autorité centrale de l'autre Partie. Si cette autre Partie est compétente à cet égard, elle pourra communiquer cette information à ses autorités aux fins de décision, lesquelles prendront leur décision conformément à leur législation et aviseront l'autre Partie des mesures prises.

2. Chaque Partie assistera l'autre dans les limites permises par sa législation dans les procédures engagées pour confisquer le produit du délit et les moyens utilisés pour commettre les crimes et les restituer aux victimes des crimes et les dédommager.

3. La Partie qui détient le produit et les moyens utilisés pour commettre les crimes peut en disposer conformément à sa législation. L'une ou l'autre des Parties peut remettre à l'autre Partie les biens ou le produit de leur vente, en tout ou en partie, dans la mesure autorisée par la législation de la Partie qui les remet et conformément aux conditions qu'elle juge appropriées.

Article 21. Partage des avoirs confisqués ou de leur équivalent en numéraire

1. Dans les cas où une Partie est en possession d'avoirs confisqués (« la Partie détentrice ») et qu'il appert selon elle que l'autre Partie a coopéré (« la Partie coopérante »), la Partie détentrice peut, à son entière et absolue discrétion et en conformité avec sa législation, partager ces avoirs ou leur équivalent en numéraire avec la Partie coopérante.

2. À moins qu'il n'en ait été convenu autrement entre les Parties dans des cas exceptionnels, toute demande de partage des avoirs sera faite dans l'année à compter de la date à laquelle l'ordonnance finale de confiscation a été reçue.

3. Le présent traité peut être amendé sur accord mutuel des Parties, et les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent à cette fin.

EN FOI DE QUOI les soussignés, à ce dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Traité.

FAIT en deux exemplaires à Madrid, le 24 novembre 2009 dans les langues arabe, espagnole et anglaise, tous les textes faisant également foi.

Pour les Émirats arabes unis :

HADEF BIN JOUAN AL DHAHERI,
Ministre de la justice

Pour le Royaume d'Espagne :

FRANCISCO CAAMAÑO DOMINGUEZ
Ministre de la justice